

# البعد المؤسساتي للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع

أ. مزاني راضية ياسينة



ثانياً: البحث عن الهوية الأوروبية للأمن والدفاع IESD،  
ثالثاً: اتفاقية أمستردام .

عندما تفتنت الدول الأوروبية أن العقد الأحادي لا يغطي مجال السياسة الخارجية، طلب كل من الرئيس الفرنسي ميتران والمستشار الألماني هلمت كول في رسالتهم من رئيس المجلس الأوروبي في 19 أبريل 1990 الإسراع في البناء السياسي لأوروبا الاثني عشرة وتطبيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة واقترحا إضافة نص إلى اتفاقية ماستريخت مفاده أنه يمكن للدول التي لديها القدرة والإرادة إيجاد تعاون أكبر داخل الإطار الداخلي للاتحاد لتنفيذ السياسات المشتركة<sup>(1)</sup>، وقد نتج عن هذه المفاوضات التوقيع في 7 فيفري 1992 على الاتفاق حول الاتحاد بماسترخت وتم تأسيس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC التي ستشكل قفزة نوعية كانت تبحث عنها الدول الأوروبية.

بعد أزمة كوسوفو 1999، التي لم يتم حلها إلا بعد تدخل حلف الشمال الأطلسي وقرارات أمريكية، تفتنت دول الاتحاد الأوروبي وخاصة الدول الأطلسية التي كانت ضد أي استقلالية عن حلف الشمال الأطلسي أنه يجب التغيير ويجب أن يكون لأوروبا قوة عسكرية مستقلة تضمن لها الأمن والحماية والتدخل لحل النزاعات وبدأت في وضع قواعد لتأسيس سياسة أوروبية للأمن والدفاع وهذا ما سيتضح من خلال هذه الدراسة في ثلاث نقاط أساسية وهي أسس بناء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، أهم مراحل بناء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع والهيكل العام للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

## أسس بناء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع:

لما نتكلم عن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع نتكلم أولاً على ثلاث قواعد مؤسسية هامة ساعدت على نشأتها، أولاً: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC،

نشأت الهوية الأوروبية للأمن والدفاع في الفقرة الثانية من التصريح النهائي لمجلس حلف الشمال الأطلسي المنعقد بين 6-7 جوان 1991 بكوبنهاغن، حيث جاء فيه أن تطوير هوية أوروبية للأمن ودور أوروبا في مجال الدفاع يكمن في تدعيم العمود الأوروبي داخل الحلف<sup>(3)</sup>، ثم يظهر هذا المصطلح من جديد في تصريح روما حول السلام والتعاون المنعقد بين 7-8 نوفمبر 1991 على هامش تبني مفهوم استراتيجي جديد للحلف حيث نجد في فقراته 6-8 أن الحلف يوكل للحلفاء الأوروبيين المعنيين بتقرير الإجراءات الأساسية للتعبير عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وبدور الدفاع المشترك على مستوى أوروبا، كما أنه من الضروري أن تكون هناك شفافية وتكامل بين الحلف والهوية الأوروبية للأمن والدفاع<sup>(4)</sup>.

وقد ظهر هذا المصطلح رسمياً في قاموس حلف الشمال الأطلسي في إعلان قمته المنعقدة ببروكسل بين 10-11 جانفي 1994<sup>(5)</sup>، وعرفت الهوية نجاحاً في المجلس الأطلسي ببرلين جوان 1996، أين وافق الأمريكيون على إنشاء سلسلة من القيادة الأوروبية داخل الحلف يمكن أن تقوم بعمليات المحافظة على السلام وقد أعادت القمة التأكيد على أن تطور هوية أوروبية للأمن والدفاع ستكون عبر تقوية العمود الأوروبي للحلف وسيتم تقوية الاندماج بواسطة اتحاد أوروبا الغربية<sup>(6)</sup>.

الباب الخامس من الاتفاقية الذي نظم كل الإجراءات في هذا المجال كان له خطوتين أساسيتان للأمن الأوروبي وهما أولاً تطور التعاون السياسي الأوروبي ووضعه في إطار مؤسساتي وإدراج مجالين وهما السياسة الخارجية ومسائل الأمن، وثانياً الاستقلالية في مجال الأمن وهذا بوضع عمود أوروبي في مجال الأمن والدفاع.

السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أثبتت محدوديتها في تسيير الأزمات والسبب الرئيسي يكمن في تبعية اتحاد أوروبا الغربية لحلف الشمال الأطلسي في المجال العسكري، وهذا يعني أن الاستقلالية التي كانت تطمح إليها الدول الأوروبية من خلال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لم تتحقق، لكن هذه الوثيقة المجموعائية، كانت الركيزة الأساسية لجعل الدول الأوروبية تفكر في تأسيس سياسة أوروبية للأمن والدفاع من خلال سد الثغرات الموجودة وتدارك نقائص معاهدة ماستريخت القاعدة الثانية التي بنيت عليها السياسة الأوروبية للأمن والدفاع هي البحث عن هوية أوروبية للأمن والدفاع<sup>(2)</sup> IESD، التي كانت تهدف إلى تطوير القوة، الأمن، الدفاع الأوروبي، توازن العلاقات الأطلسية والعمل على أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بواجباتها إزاء القارة الأوروبية.

والمكلف بإعادة النظر في اتفاقية ماستريخت لتدارك النقائص الموجودة، فعلى مستوى الدفاع قام المؤتمر بدراسة سبل لوضع هوية أوروبية للأمن والدفاع دون المساس بالدعامة الأوروبية في الحلف والتوصل إلى صيغة مناسبة لاحتواء رغبة الدول الأعضاء التي لا تنتمي لتحالفات عسكرية في الاشتراك في الأمن الأوروبي من خلال عمليات الإغاثة الإنسانية وحفظ السلام دون الدخول في التزامات ومهام عسكرية دفاعية، كما اقترحت المجموعة تطوير القدرات العملية لاتحاد أوروبا الغربية، ومراجعة الفقرات الخاصة بالعلاقة بين هذا الأخير والاتحاد الأوروبي دون المساس بالسياسات الدفاعية الوطنية، كما اقترحت المجموعة دراسة الإجراءات اللازمة وتحديد جدول زمني لعملية التقارب المؤسساتي بين المنظمتين وصولاً إلى التكامل بينهما أخذاً بعين الاعتبار انتهاء معاهدة بروكسل المنشئة للاتحاد الأوروبي بنهاية 1998 وتعديل فقرات المعاهدة مع منح الدول الأعضاء التي لا ترغب في الانضمام حق البقاء خارجها وبدأت الدول الأوروبية تعمل على جعل الهوية الأوروبية للأمن والدفاع تتطور داخل الاتحاد الأوروبي وتعوض بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

القاعدة الثالثة التي قامت عليها السياسة الأوروبية للأمن والدفاع هي اتفاقية أمستردام،

إن إرادة إبقاء الترابط السياسي والعملياتي من خلال التقوية التي يتكلم عنها الحلف بينه وبين اتحاد أوروبا الغربية تجعل الهوية الأوروبية تحت سيطرة أطلسية، فحلف الشمال الأطلسي أعطى لنفسه أدواراً جديدة ليبقى الاتحاد الوحيد المسيطر في مجال الدفاع فأنشأ غرفاً سياسية عسكرية للتوسع مثل مجلس تعاون الشمال الأطلسي 1991، الشراكة من أجل السلام 1994، وشكل قوى عسكرية جديدة لصالح الاتحاد الأوروبي وهي القوى المسلحة المتعددة الجنسيات GFIM وهي قوات مستقلة لكن غير منفصلة موضوعاً تحت تصرف عمليات الاستجابة للأزمات المسيرة من الأوروبيين لأغراض أخرى غير الدفاع المشترك والتي في الحقيقة تمكن الحلف من التحكم أكثر في دول الاتحاد بما أنها تبقى تابعة للوسائل الإستراتيجية له وبالضبط للوسائل الأمريكية.

الهوية الأوروبية للأمن والدفاع كانت قاعدة هامة بنيت عليها السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، فبعد حرب كوسوفو رفض الأوروبيون أن يبقى اتحاد أوروبا الغربية المعبر المؤسساتي للعمود الأوروبي للأمن لأنه بسببه ضاعت الهوية الأوروبية للأمن والدفاع في الحقل الأطلسي. وقد تمت الإشارة إلى هذه النقطة في مؤتمر المراجعة المنعقد في مارس 1996

الشمال الأطلسي كما تؤكد المادة على أن سياسة الاتحاد حسب ما ورد لا تؤثر على الطابع المميز لسياسة أمن ودفاع بعض الدول الأعضاء وهي تحترم التزامات معاهدة حلف الشمال الأطلسي بالنسبة لبعض الدول الأعضاء التي تعتبر دفاعها المشترك لا يتحقق إلا في إطار الحلف

اتفاقية أمستردام أضفت أهمية كبيرة على هدف الدفاع المشترك أكثر من معاهدة ماستريخت، لكن ما جاء في المادة 17 يقوي تبعية الاتحاد الأوربي لحلف الشمال الأطلسي خاصة عندما يتعلق الأمر بمهام بترسبورغ، كما أن المادة لم توضح جيدا وضع اتحاد أوروبا الغربية هل هو تابع للاتحاد الأوربي أو لحلف الشمال الأطلسي، إضافة إلى هذا اتفاقية أمستردام تعطي الحق لأي دولة رفض قرار مشترك، لكن ما يميز الاتفاقية أنها بالتعديلات الجديدة تحترم شخصية كل دولة من دول الاتحاد الأوربي وأضفت مرونة على العلاقات الأوربية خاصة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وهذا ما سمح للاتحاد الأوربي أن يواصل مسار بنائه في هذا المجال دون عرقلة ناتجة عن قوانين مقيدة.

ما يمكن استنتاجه هو أن العلاقة بين حلف الشمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية تكون عن طريق الهوية الأوربية للأمن

وقد تم التوقيع عليها في 2 أكتوبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 1 ماي 1999.

تحترم الاتفاقية ثلاثة إجراءات أساسية لاتفاقية ماستريخت وهي خصوصية بعض السياسات الوطنية، تطابق سياسة الدفاع المشتركة مع تلك الموضوعة في إطار حلف الشمال الأطلسي وإمكانية التعاون الثنائي أو المتعدد بين بعض الدول الأعضاء. وأضافت الاتفاقية تغييرا عميقا للباب الخامس من اتفاقية ماستريخت وهذا بتطوير إجراءات عمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فنجد في فقرتها 2 من المادة 17 تحدد مجموع الأعمال الجديدة التي يمكن أن تعطى للوحدات العسكرية للدول الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية<sup>(7)</sup> مثلما عرفها تصريح مجلس وزراء المنظمة في 19 جوان 1992 - مهام بترسبورغ-، الهدف من هذا الإدماج هو اعتراف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بمسؤولياتهم المشتركة في مجال الأمن والدفاع حيث جاء في الفقرة الثالثة من المادة 17 من اتفاقية أمستردام أنها تعطي لاتحاد أوروبا الغربية إمكانية وضع وتطبيق قرارات الاتحاد الأوربي التي لها تأثير في مجال الدفاع<sup>(8)</sup>، فهي تقوي العلاقات السياسية بين الدول 15 واتحاد أوروبا الغربية، والعلاقات العملية بين هذا الأخير وحلف

دول الاتحاد من مسألة الدفاع الأوروبي ، فبريطانيا التي كانت منذ 1948 من الدول المتشددة إزاء دفاع أوروبي مشترك ، وكانت ترفض أي محاولة لإنشاء قوة عسكرية مستقلة عن حلف الشمال الأطلسي الذي يبقى الوحيد بالنسبة لها القادر على الاستجابة للرهانات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع ، بدأت تغير من موقفها ابتداء من 1998 بعدما جاء وزيرها الأول توني بليير ببعض التعديلات في السياسة الخارجية لبلده والتي أعلنت عنها القمة الأوروبية لبورتشاش بالنمسا في 25 أكتوبر 1998 أين أعلن أن بريطانيا مستعدة أن تعمل لصالح هوية أوروبية للدفاع والتي يمكن أن تشكل حجر الأساس الرابع للاتحاد<sup>(9)</sup> ، فالوزير أراد أن يضع بلده في قلب أوروبا واقترح تزويد الأوروبيين بقدرات تسيير الأزمات .

إن ما ساعد بريطانيا على تغيير موقفها ، حروب البوسنة والأزمة الكوسوفارية التي كانت قد بدأت في تلك الفترة والتي بينت عيوب الدول الأوروبية في مجال الدفاع. فالأزمات دامت لعدة سنوات في هذه المنطقة وأوروبا غير قادرة على فرض السلام ، تغير الموقف البريطاني كان راجعا كذلك لتأكد الحكومة البريطانية أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتدخل في أوروبا من

والدفاع IESD ، لكن ما كان يطمح إليه دول الاتحاد ليس مجرد علاقة بينها وبين الحلف عن طريق اتحاد أوروبا الغربية ، وإنما تطوير دفاع مستقل ، الذي هو استمرار طبيعي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESD ، وفي نفس الوقت تطوير الهوية الأوروبية للأمن والدفاع داخل الحلف ومن هنا ظهرت عبارة "سياسة أوروبية مشتركة للأمن والدفاع PECSA" التي تم التكلم عنها في نتائج رئاسة المجلس الأوروبي بفيينا 11 - 12 ديسمبر 1998 دون استعمال الرمز ، ثم أستعمل في المجلس الأوروبي بكولون جوان 1999 كعنوان لتصريح إلى غاية إدراجه رسميا في الملحق الأول لنتائج رئاسة المجلس الأوروبي بهلسنكي 10 - 11 ديسمبر 1999 ، ثم ألغي الحرف C في اتفاقية نيس للتسهيل إذ أصبحت السياسة الأوروبية للأمن والدفاع PESD ، وبالتالي أصبح يتعايش مفهومان: الهوية الأوروبية للأمن والدفاع التي تعتبر كمشروع تاريخي لاتحاد أوروبا الغربية والمتبنى من حلف الشمال الأطلسي ، والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع التي ولدت من مشروع أوروبي مبني على الهوية الأوروبية للأمن والدفاع لكن طموحها أكبر.

من العوامل التي ساعدت على إنشاء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع تغيير مواقف

الدولية والتقليل من تبعية أوروبا لأمريكا. إن ما كانت تتمناه فرنسا لاقى مناصرين، والعديد من اقتراحاتها حتى وإن كانت قديمة تم قبولها من الجميع، كما أن هناك عوامل داخلية ساهمت في التفتح الفرنسي وهي الثورة الحقيقية التي شهدتها سياسة الدفاع الفرنسية في الهياكل، القوات، المذاهب، والإستراتيجيات، فعلى غرار معظم الدول الأوروبية، قامت فرنسا بخصوصية قواتها العسكرية، كما وضعت مذاهب عملياتية جديدة تتماشى مع التغيرات الجديدة التي يعرفها المحيط الأوربي والدولي منذ نهاية الحرب الباردة .

الفتح الفرنسي وتغيير الموقف البريطاني كان منعظا حاسما في تاريخ التعاون الأوربي في مجال الأمن والدفاع وهذا ما اتضح في قمة سان مالو في الرابع من ديسمبر 1998 أين حددت القوتان العسكريتان محتوى الدفاع الأوربي، فقد جاء في الإعلان المشترك الذي صدر عن القمة أنه من أجل تمكين الاتحاد الأوربي من اتخاذ القرارات وتطبيق العمل العسكري في حالة عدم تحرك حلف الشمال الأطلسي، ينبغي أن يمتلك الاتحاد الهياكل والقدرات اللازمة للتخطيط الإستراتيجي، أخذا في الاعتبار القدرات الحالية لاتحاد أوروبا الغربية وتطوير علاقاته معه، وفي هذا

أجل حماية هذه الأخيرة وإنما لتحقيق مصالحها الخاصة وهذا ما اتضح في حرب كوسوفو أين كان التدخل أميركيا بالدرجة الأولى وأين لم تطلع أميركا شركاءها وحتى بريطانيا الحليف الوفي لها على خططها وأهدافها، وكان هذا بمثابة ضربة قوية للبريطانيين، لذلك تفتنت المملكة المتحدة أنه يجب على أوروبا أن تتولى بنفسها مهمة الحفاظ على قارتها ومصالحها وأمنها بنفسها ولهذا الغرض يجب على بريطانيا أن تتعاون أكثر مع الدول الأوروبية وأن تطور قوتها العسكرية.

من أسباب التغير كذلك التقارب الفرنسي مع حلف الشمال الأطلسي من جهة والتقارب الفرنسي الألماني من جهة أخرى، فبريطانيا كانت تريد الوقوف في وجه أي مبادرة فرنسية ألمانية يمكن أن تكون بعيدة كل البعد عن المبادئ الأطلسية<sup>(10)</sup>.

أما بالنسبة لفرنسا، ففكرة بناء عمود أوربي للدفاع هدف دائم بالنسبة لها فقد قامت بعدة محاولات لتطوير هوية أوربية للأمن والدفاع في إطار اتحاد أوروبا الغربية قبل أن تسقط هذه الأخيرة عضوية وثقافيا في يد حلف الشمال الأطلسي، ثم أصبحت تريد تطوير هذه الهوية في إطار الاتحاد الأوربي وجعل هذا الأخير فاعلا أساسيا في العلاقات

والدفاع، يمكن أن نميز بين ثلاث فئات من الدول: الدول ذات النزعة الأوروبية والدول ذات النزعة الأطلسية، والدول الحيادية، بالنسبة للفئة الأولى فقد لعبت دورا كبيرا في إعطاء دفعة قوية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، يشار أولا إلى ألمانيا التي كانت في البداية قوة مدنية تفضل الوقاية من الأزمات على التدخل العسكري، بدأت في اتباع مسار جديد وأصبحت تتقبل تدريجيا استعمال القوة<sup>(13)</sup>، حيث تم إدراج التدخل الألماني في دستور البلد الذي سمح ببعث الجنود الألمان للمشاركة في عمليات عسكرية خارج إطار حلف الشمال الأطلسي. وبعد أزمة كوسوفو تغير الجيش الألماني الذي أصبح يتماشى مع المستجدات حيث أصبحت ألمانيا قادرة على أن تأخذ مكانها في السياسة الأوروبية للأمن والدفاع أين المهام تفرض بعث جنود إلى الخارج وإدراج مهام بترسبورغ ضمن أولوياتها، وأصبحت ألمانيا تهتم أكثر بالتدخل الأوروبي من أجل الاندماج، توسيع الاتحاد الأوروبي، مساندة هيئة الأمم المتحدة، تحفيز العلاقات الثنائية خاصة مع فرنسا.

نفس الشيء بالنسبة لكل من بلجيكا، لكسمبورغ وإسبانيا فقد لعبت هذه الدول دورا مهما في تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ثم السياسة الأوروبية للأمن والدفاع،

السياق فإن الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى تطوير قوة عسكرية يمكنها أن ترد بسرعة على أية تهديدات جديدة، ولا بد من دعم هذه القوة بصناعات عسكرية قوية ذات تكنولوجيات متطورة<sup>(11)</sup>.

فتصريح سان مالو يؤكد على ضرورة لجوء الاتحاد الأوروبي إلى الوسائل العسكرية اللازمة والملائمة سواء تعلق الأمر بالوسائل الأوروبية المعرفة داخل العمود الأوروبي للحلف، أو الوسائل الوطنية والدولية الخارجة عن إطار الحلف، ويؤكد على ضرورة حيافة الاتحاد لقدرات مستقلة للعمل، مستندة على قوات عسكرية فعالة قادرة على مواجهة الأزمات الدولية، وأن يزيد من تضامنه من أجل أن يكون قادرا أن يسمع صوته في شؤون العالم مع التقيد بواجبه في ظل منظمة حلف الشمال الأطلسي.

فالأمر لا يتعلق بإنشاء جيش أوروبي ولا بتغيير أو منافسة حلف الشمال الأطلسي بأي طريقة<sup>(12)</sup>، وإنما التخليص من اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة الأمريكية، فالاتفاقية أعطت الأولوية للعلاقات بين حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على حساب العلاقات بين اتحاد أوروبا الغربية وحلف الشمال الأطلسي.

بالنسبة لمساهمة دول الاتحاد الأوروبي الأخرى في مسار السياسة الأوروبية للأمن

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي وتطور المحيط الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ونتائج حروب يوغسلافيا السابقة ، لذلك عرفت هذه الدول نوعا من المرونة وهذا ما أدى إلى اضمحلال خط التفريق بين الدول الحيادية وباقي دول الاتحاد من خلال ما تم ذكره نلاحظ أن كل دول الاتحاد الأوروبي شاركت في الأعمال الأولى للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع منذ 1998 ، وترجمت مهام بترسبورغ بكثير من المرونة وهذا ما سمح للدول الأوروبية المعنية أن تتقدم في هذا الملف وخاصة الدول المسماة بالدول الحيادية التي كانت تبدو معارضة في البداية لأي تطور سياسي في مجال الأمن والدفاع .

### أهم مراحل بناء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع

تغيير مواقف دول الاتحاد أدى إلى الإعلان عن مشروع الدفاع المشترك وأصبح الهدفان الأساسيان له هما التعريف بأهداف القدرات Headline goals وإنشاء مؤسسات تقرير خاصة بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع ، حيث تم العمل لتحقيق هذين الهدفين خلال كل اللقاءات التي جمعت الدول 15 ، وأضفى كل لقاء لمسة جديدة على مسار التعاون الأوروبي في مجال الدفاع سواء تعلق الأمر بقدرات الاتحاد أو بهياكله.

أما الفئة الثانية وهي الدول الأطلسية فقد غيرت موقفها الراض لتشكل دفاع أوروبي بعد الأزمات التي عرفتها أوروبا في يوغسلافيا واعتراف بريطانيا أن أوروبا قوية بحاجة لتحالف قوي واعتراف فرنسا أن وجود حلف الشمال الأطلسي ضروري للأمن الأوروبي من أهم هذه الدول هولندا ، إيطاليا ، البرتغال التي طورت موقفها إزاء الدفاع الأوروبي والتعاون في مجال الأمن<sup>(14)</sup>. واستطاعت تقبل المبادئ العامة المتعلقة بتقوية السياسة الأوروبية للأمن والدفاع والتي جاءت بها فرنسا بريطانيا وألمانيا لكن دون إثارة شكوك حلف الشمال الأطلسي.

الفئة الثالثة وهي الدول الحيادية ، وهي النمسا ، فنلندا ، السويد وإيرلندا ، مفهوم الحياد بالنسبة لها هو أن تكون هذه الدول مدمجة في الاتحاد الأوروبي وتشارك في السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وكل أهدافها حتى العسكرية وتشارك في عمليات تسيير الأزمات حتى العسكرية ومع استعمال القوة إن تطلب الأمر ذلك لكن تستبعد المشاركة في حلف عسكري للتدخل في ظل مساعدة مشتركة كالتالي جاءت في الباب الخامس من اتفاقية ماستريخت ، لكن الدفاع المشترك أصبح مسألة حساسة في كل النقاشات الخاصة بسياستها وهذا لتطور السياسة الأوروبية للدفاع وتطور

الإرهاب الدولي، مخاطر المحيط البيئي، التطرف الإسلامي، الوضع الداخلي الجديد في مجموعة الدول المستقلة، الهجرة، وبالتالي أصبحت الأنواع الجديدة للأزمات داخلية أكثر منها خارجية.

أصبح الاتحاد الأوروبي الآن يبحث عن الوسائل والقدرات التي يجب أن يضعها للوقوف في وجه هذه المخاطر والأزمات الجديدة، حيث عبر عن إرادته أن يضع تحت تصرف الوقاية من النزاعات الوسائل المختلفة التي يملكها، سواء تعلق الأمر بالدبلوماسية، الوقاية، التعاون من أجل التنمية، التسيير المدني والعسكري للأزمات والشراكة مع باقي الدول، من المساعدات الإنسانية إلى عمليات فرض السلام بالقوة المسلحة مروراً بعمليات المحافظة على السلام<sup>(15)</sup>. وكانت الدول الأوروبية تسعى لتنصيب قوة أوروبية مستقلة، قادرة على التحرك المستقل مستنداً على قوات عسكرية والقدرة على استخدامها في مواجهة الأزمات الدولية<sup>(16)</sup>، وهذا ما جاء في المجلس الأوروبي لكولون المنعقد بين 3 و4 جوان 1999، أين تم وضع التقرير الأول حول PESD وكانت نقطة تحول حاسمة تجاه تطوير الاتحاد الأوروبي للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع. وقد تم التكلم في مجلس

فالمرحلة الأولى جسدتها قمة كولون، المرحلة الثانية عبرت عنها قمة هلسنكي مع ما سمته بالأهداف العامة للقدرات، المرحلة الثالثة وهي مرحلة التحضير للجدول دفعتها قمة فيرا، أما المرحلة الرابعة والتي ميزتها تنصيب مؤسسات أوروبية جديدة بعدما كانت مشاريع في اللقاءات السابقة فكانت نتائج لقمة نيس هذا ما سيتضح في النقاط التالية:

#### ■ مرحلة التعريف المشترك للمهام الوسائل:

وهي أهم مرحلة عرفها الاتحاد الأوروبي في تطوير السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. فالتقييم المشترك للتهديدات والمخاطر التي يمكن أن تواجه الأمن الأوروبي شيء أساسي لترجمة سياسة أمنية ودفاع مشترك، فكيف يمكن أن نتكلم عن أمن دون تحديد التهديد الحقيقي، ومحاولة التعريف المشترك للمهام التي يجب القيام بها للوقوف في وجه هذه التهديدات، باحثاً عن طرق العمل للتدخل في حل الأزمات.

الآن تغيرت مصادر التهديد وظهرت أنواع جديدة من الأزمات، فمنذ نهاية الحرب الباردة أصبحت أوروبا تواجه عدة مخاطر يمكن أن تؤدي لأزمات عديدة وهي نشر أسلحة الدمار الشامل، باعتبار أن العديد من الدول تملكها وأخرى تريد الحصول عليها،

بضمان التوجه الإستراتيجي الضروري للتخطيط وتسيير عمليات بترسبورغ، فقد تم التعبير عن الإرادة الأوربية لوضع قاعدة لتسيير الأزمات وكذلك تعريف الأهداف المشتركة ذات الطابع العسكري وهذا بإعطاء الاتحاد الأوربي قدرات مناسبة تسمح له بقيادة العمليات من جهة ولعب دور هام في إطار عمليات حلف الشمال الأطلسي من جهة أخرى، وسميت بالأهداف العامة للقدرات<sup>(17)</sup> أو *Headline goals*، القدرات التي تكلم عنها المجلس الأوربي بهلسنكي تتكون من قوات وطنية ثنائية ومتعددة الجنسيات والتي ستجمع من أجل عمليات تسيير الأزمات التي سيقودها الاتحاد الأوربي مع أو دون مساندة وسائل وقدرات حلف الشمال الأطلسي، وقد وضعت الدول الأوربية لنفسها هدفا عاما في هلسنكي وهو أن تكون قواتها قادرة من هنا لغاية سنة 2003 أن تنتشر بسرعة في ظرف ستين يوما على الأكثر<sup>(18)</sup>، وهذا من خلال مساندة كل القوات القادرة على تسيير مهام بترسبورغ خاصة العمليات التي تتطلب قدرات هائلة يمكن أن تصل إلى مستوى جسم مسلح أي 15 لواء، أي ما يقارب حوالي 50000 إلى 60000 جندي<sup>(19)</sup>، حيث يجب على هذه القوات أن تكون كافية ولها القدرات اللازمة للقيادة والسيطرة وأن تحصل على

كولون عن ضرورة استعمال الاتحاد الأوربي لوسائل الحلف في عمليات أوربية .

#### ■ مرحلة تحديد الهدف العام للقدرات

تم عقد قمة هلسنكي في العاصمة الفنلندية بين 10 و11 ديسمبر 1999 حيث شهدت القرار الأكثر أهمية لحد الآن، قرار اتخذ بصفة مصلحية من قبل المجلس الأوربي لإعطاء معنى لفكرة الدفاع الأوربي وهذا بفضل اتفاق أخذ بالأغلبية من قبل الدول 15، فقد نص البيان الختامي للقمة على أن الاتحاد الأوربي سوف يشارك في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن مجلس أوربا سوف يعمل على تطوير قدراته الذاتية لاتخاذ القرار والتحرك حين لا يكون الحلف مستعدا لذلك وهذا بغرض القيام بعمل عسكري لمواجهة أزمات دولية، وجاء في البيان أيضا أن المجلس وبناء على الخطوط العريضة التي وضعتها قمة كولون والتقارير الرئاسية وبعد إنشاء وحدة التخطيط للسياسة والتحذير السريع UPPAR، ومنصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وإدماج مهام بترسبورغ، قرر الاتحاد بهلسنكي إنشاء أعضاء جديدة وهيكل سياسية وعسكرية داخل المجلس الأوربي وهذا للسماح للاتحاد

وقد اتخذ المجلس عدة إجراءات في هذا المجال حيث قام بتنصيب لجنة مكلفة بالجوانب المدنية لتسيير الأزمات وهذا للعمل بالتعاون مع المختصين الإداريين للدول الأعضاء لتزودها بأراء تقنية حول الجوانب الإدارية، القانونية، حول الشرطة، الإدارة المدنية وباقي المجالات المتعلقة بالجوانب المدنية لتسيير الأزمات، كما وضع المجلس ميكانيزم ربط مع هياكل اللجنة الأوروبية، هدفها تحديد قاعدة معلوماتية حول قدرات الشرطة التي تمتلكها الدول الأعضاء وهذا للمحافظة على المعلومات واقتسامها، تحديد الأهداف الملموسة لأعمال غير عسكرية واقتراح مبادرات مرتبطة بالقدرات.

تم تبني عدة قرارات هامة في قمة فيرا، فمن جهة تم التطرق من جديد إلى مبدإ تنظيم لقاء إدراج القدرات في 20 نوفمبر 2000<sup>(20)</sup> تحت الرئاسة الفرنسية، ومن جهة أخرى تم تبني إجراءات الاستشارة أو مشاركة دول أخرى في التسيير العسكري للأزمات، خلال هذه المرحلة، الاتحاد سيخبر الدول المعنية بتواصل الأعمال المتعلقة بهذا الملف مع إمكانية مشاركتها في تقوية القوات الأوروبية بـ 60000 شخص مثلما جاء في الهدف العام لهلسنكي الأهداف العامة للقدرات أو Headline goals، والأمر

المعلومات الكافية والمعدات وباقي وحدات الصراع حتى الجوية والبحرية إن دعت الحاجة لذلك والمحافظة على تواجد هذه القوات في المنطقة لمدة سنة على الأقل ..

لوصول للأهداف العامة المحددة في هلسنكي كان يجب تحديد الوسائل اللازمة لذلك، وقد أوكلت هذه المهمة للضباط المشكلين لنواة المختصين العسكريين تحت تصرف الأمين العام للمجلس، ويساند هؤلاء فوج مختص مكون من ضباط آتين من كل عواصم الدول الأوروبية العضو وسمي هذا الفوج بـ Headline task forces HTF، حيث كان يجتمع أعضاؤه بصفة دائمة وابتداء من شهر جويلية 2000 أصبحوا يعملون في أفواج قسمت حسب التخصص، وتعمل تحت مسؤولية الهيكل العسكري المستخلف OMI وكانوا مساعدين في أعمالهم من قبل متخصصين من حلف الشمال الأطلسي كلما كان ذلك ضروريا وهذا بغرض تقديم تحليلاتهم الإضافية حول وضع جداول القوات، وكانوا يعملون تحت اسم HTF plus.

#### ■ مرحلة التقييم العسكري للحاجيات:

قمة المجلس الأوروبي بسانتا ماريا بفيرا كانت بين 19 - 20 جوان 2000، وكانت فترة الرئاسة البرتغالية ولقد تناولت القمة عدة نقاط أهمها التسيير المدني للأزمات

لكن المشاركات لم تكن كبيرة بالمقارنة مع الإمكانيات الموجودة، وقد أبرز التقرير الأول حول لقاء التزام الدول بتقديم القدرات أن المشاركات الوطنية لا تسمح للاتحاد الأوروبي أن يقوم بمهام بتسبوغ، وأن الاتحاد له عجز في القدرات الإستراتيجية والتكتيكية، ولذلك فأولويات السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في الشهور المقبلة كانت تتمثل في العمل من أجل تغطية العجز ووضع سياسة للتمارين العسكرية.

خلال المجلس الأوروبي بغيرا تم تحديد المبادئ والإجراءات التي تسيير الاستشارات بين حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، المبدأن الأساسيان هما ضمان استشارة فعالة، تعاون وشفافية حول الإجابة العسكرية المقدمة في حالة أزمة وضمن تسيير فعال لهذه الأخيرة، حيث تقوم الاستشارات بين الاتحاد الأوروبي والحلف على احترام استقلال القرار للمنظمتين، المحافظة على الاستشارة، التعاون، الشفافية، الاعتراف بالطبيعة المختلفة لكل من الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي، التساوي بين الاثنين وعدم التمييز بين الدول الأعضاء.

#### ■ مرحلة تنصيب مؤسسات جديدة:

تميزت هذه المرحلة بوضع الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية

يتعلق هنا بالدول الست العضو في حلف الشمال الأطلسي وليست عضوا في الاتحاد الأوروبي وهي هنغاريا، إيسلندا، النرويج، بولونيا، التشيك وتركيا، والدول المرشحة لدخول الاتحاد الأوروبي وهي بلغاريا، قبرص، إستونيا، لتوانيا، لاتفيا، مالطا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا.

كل هذا يعني أنه على رئاسة الاتحاد أن تستدعي خلال هذه المدة لقاءات ذات طابع 15+15 أي دول الاتحاد والدول الأخرى المرشحة للانضمام، وكذلك ذات طابع 6+15 أي إدماج الدول الأوروبية العضو في حلف الشمال الأطلسي. وقد أعلنت كل دول الاتحاد مشاركتها في جدول القوى catalogue، أي استعدادها لتقديم تفاصيل مشاركتها العسكرية. أول جدول للقوى وضع في جويلية 2000 يصف القدرات اللازمة للوصول للهدف النهائي ثم عقدت دول الاتحاد الأوروبي لقاء في 20 نوفمبر 2000 ببروكسل تم فيه عرض المساهمات العسكرية حسب ما تم الاتفاق عليه في كل من قمة هلسنكي وفييرا، وقررت الدول تكريس الجهود على المستوى المتوسط والبعيد مواصلة تطوير القدرات العملية والإستراتيجية، ومواصلة تحقيق المشاريع الحالية أو المقترحة المتعلقة بتوحيد القوى (21).

باتخاذ القرار والتحرك بصفة مستقلة وتم إنشاء قوة رد سريعة مكونة من 100000 رجل منها 60000 في البرمغ كل اللوجستيك والمعدات الأساسية لمهام المحافظة وإحلال السلام<sup>(23)</sup>.

أما في مجال التسيير المدني للأزمات، فقد وضعت قمة نيس مفهومين مرتبطين بعمل قوات الشرطة وهما الخطة التي تسمح بالوصول للأهداف المسطرة والمحافظة عليها بواسطة المساعدات التطوعية. كما تم في هذه الفترة تحويل اتحاد أوروبا الغربية واختفائها كمنظمة عملياتية تطورت في القرن الأخير.

بالنسبة للعلاقات مع حلف الشمال الأطلسي، كشفت قمة نيس عن عمق الخلافات الأوروبية الأمريكية حول ووضع الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية، فالولايات المتحدة الأمريكية التي طالما نادت بدور أوروبي أكبر في تحمل أعباء الإنفاق العسكري، عادت لتعلن معارضتها الشديدة لامتلاك الاتحاد الأوروبي لقوة عسكرية مستقلة تعمل بعيدا عن قيادة حلف الشمال الأطلسي، فمن ناحية عبرت فرنسا عن الرغبة الأوروبية في بلورة هوية دفاعية مستقلة وإنشاء آلية مستقلة لاتخاذ القرارات الدفاعية والأمنية مع بقاء الحلف أساس الدفاع المشترك بحيث تكون القوة الأوروبية مكاملة ومعززة للحلف، تنفذ مهام حفظ

وتتصيب هياكل سياسية وعسكرية لصناعة القرار والتي كانت ناتجة عن قمة نيس المنعقدة خلال الأيام 7، 8، 9 من شهر ديسمبر 2000 وقد ركز هذا اللقاء على ضرورة تطوير السياسة الأوروبية للأمن والدفاع المقررة في كولون وكان الهدف الأساسي لنيس وضع أسس القوة العسكرية الأوروبية والمحافظة على السيطرة على مسار القرار<sup>(22)</sup>، ونجد في المادة الخامسة من الاتفاقية أن هدف سياسة الاتحاد الأوروبي هو تقوية دورها في مجال التسيير الدولي للأزمات العسكرية والمدنية.

تم التوقيع على اتفاقية نيس في 26 فيفري 2001 لكن لم تصادق عليها في بداية الأمر إيرلندا بعد استفتاء وطني، وبالتالي لم تدخل حيز التطبيق في تلك الفترة.

أنشأت قمة نيس ثلاثة هياكل دائمة، طابعها الاستخلافي قد تمت الموافقة عليه من مجلس الاتحاد الأوروبي في 14 فيفري 2000 دون الوصول لاتفاق رسمي مع الحلف حول استعمال الاتحاد الأوروبي لوسائله. هذه الهياكل هي اللجنة السياسية والأمنية الدائمة COPS اللجنة العسكرية CM، أركان الجيش EMUE.

نستطيع القول إنه في نيس نجحت دول الاتحاد الأوروبي في إنشاء هياكل تسمح لها

لهذا وبعد التمهيدات التي وضعتها قمة كولون حول علاقات الاتحاد الأوربي مع حلف الشمال الأطلسي والإجراءات التي وضعتها قمة فييرا، قمة نيس جاءت بالجديد وهو جعل إجراءات الاستشارة مع الحلف رسمية، حيث حدد تقرير الرئاسة الفرنسية المصادق عليه من رؤساء الدول والحكومات الاتفاقات خارج مرحلة الأزمات وخلال هذه الأخيرة، فخرج مجال الأزمات تم وضع اقتراحين للاستشارة، الأول هو وضع ميكانيزم لقاء دوري بين اللجنة السياسية والأمنية ومجلس حلف الشمال الأطلسي على مستوى السفراء وعلى المستوى الوزاري، أما الثاني فهو ميكانيزم الاجتماعات بين كل من اللجان العسكرية لحلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوربي للحصول على مزايا الحلف حول مسائل خاصة، كما يمكن تنظيم اجتماعات خاصة بين مختلف الأفواج، حيث تأخذ هذه الأخيرة شكل أفواج ad Hoc بين الحلف والاتحاد الأوربي، أو لجان خبراء، كما يمكن تكملة هذه الاجتماعات بدعوة ممثلي الحلف حسب إجراءات اتفاقية الاتحاد الأوربي وعلى أساس التبادل.

أما في مرحلة الأزمة فاللقاءات والاجتماعات بين حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوربي يجب أن تكون مكثفة وإذا أراد الاتحاد الأوربي أن يقوم بدراسة معمقة

السلام والإغاثة وغيرها من الأعمال عندما لا ترغب واشنطن في التدخل، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عملت على تقييد عملية إنشاء هذه القوة وتطويرها عبر التمسك بإخضاع تخطيط ومراقبة العمليات التي تقوم بها هذه القوة للحلف في الأخير<sup>(24)</sup>. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تعارض الدفاع الأوربي المشترك، بالعكس تريد أن ترفع الدول الأوربية ميزانيات دفاعها وتتحمل جزءا من مسؤولياتها في القارة، لكن كل هذا يجب أن يتم تحت وصاية الحلف.

انتهت قمة نيس بصيغة توافقية بين الرغبتين الأوربية والأمريكية حيث جرى حذف للفقرة التي اعترضت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد الأوربي في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع الحلف، أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوربية، والتخلي هذا جاء تحت ضغوط أمريكية برفض السماح للقوة الأوربية باستخدام العتاد الأطلسي ما لم يشرف الحلف على عملية التخطيط وهذا بالإضافة إلى اعتراض تركيا على استخدام الاتحاد للعتاد الأطلسي ما لم يتم إشراك أنقرة في قرارات الحلف<sup>(25)</sup>.

الأساسيان لمشروع الدفاع الأوروبي هما التعريف بأهداف القدرات headline goal وإنشاء مؤسسات مع ميكانيزمات تقرير خاصة بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع لهذا قررت دول الاتحاد أن تزود الاتحاد الأوروبي بهياكل عسكرية جديدة تستجيب لحاجيات السياسة الأوروبية للأمن والدفاع لإمكانية جعل الاتحاد الأوروبي عملياتها نهائية عام 2001، ولتحقيق هذا يجب توفير قوات عسكرية مستقلة وهذا ما تم التعبير عنه في قمة هلسنكي والقدرة على اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة فكان من الضروري خلق مؤسسات لا يملكها الاتحاد الأوروبي وهذا ما جاء في قمة نيس. ويمكن تلخيص الهياكل الجديدة في النقاط التالية:

#### ■ تحديث الهياكل الموجودة:

حيث قامت دول الاتحاد الأوروبي بتكليف الهياكل الموجودة وهي المجلس الأوروبي، رئاسة الاتحاد الأوروبي، مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية والمفوضية الأوروبية بمسائل لها انعكاسات على مجال الدفاع.

#### ■ خلق مهام ووحدات جديدة وهي:

- الممثل الأعلى للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع: إن وظيفة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة سجلت لأول مرة

للاختيارات، يطلب استعمال وسائل وقدرات الحلف ليستطيع التدخل، وتحضر لقاءات بين اللجنة السياسية والأمنية ومجلس الحلف، وإذا كان لا يمكن تصادي الأزمة وقرر الاتحاد الأوروبي التدخل هنا، إما يطلب الاتحاد وقدرات الحلف، إما يتدخل بوسائله الخاصة.

كما منح الاتحاد الأوروبي الفرصة للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تشارك في عمليات الاتحاد الأوروبي، وتتم هذه المشاركة من قبل لجنة المشاركين التي تم تحديدها رسمياً في قمة هلسنكي، وهي لجنة مفتوحة لأعضاء الحلف غير العضو في الاتحاد الأوروبي التي تريد المشاركة في عملية الاتحاد الأوروبي باستعمال وسائل الحلف وإذا لم تستعمل وسائله يمكن أن يتم استدعاء هذه الدول وفق قرار من المجلس، وقد تم التأكيد على هذه المبادئ في القمة الأوروبية لفيبرا، التي أعلنت على أن كلا من الدول الأعضاء في الحلف وليست منضمة للاتحاد الأوروبي والدول المرشحة للانضمام لهذا الأخير والتي أكدت على مشاركتها بنشر القوات العسكرية لها نفس حقوق وواجبات الدول المشكلة للاتحاد الأوروبي.

#### الهيكال العام للسياسة الخارجية للأمن والدفاع

بمجرد الإعلان عن التعاون السياسي من قبل الدول 15 منذ نهاية 1998 أصبح الهدفان

يساند هذا الأخير قدر الإمكان قرارات المجلس ويقدم قراراته للجنة السياسية والأمنية، يقوم إذا الأمين العام/الممثل الأعلى بالربط بين الأعمال، ويسهر على أن يقوم كل هيكل من هياكل المجلس بمساهمة في معالجة الأزمة، وهذا بالحفاظ على لقاء ضيق مع كل من المفوضية والرئاسة طيلة مسار حل الأزمة، وهنا يمكن أن يتأسس للجنة السياسية والأمنية COPS، ثم يقدم لها مشروعا لتسيير الأزمة، وعند محاولة تكوين مفهوم لتسييرها، يقوم الأمين العام الممثل الأعلى باستشارة شركاء الاتحاد استنادا للآراء المقدمة من رئيس اللجنة العسكرية عند التخطيط لعملية عسكرية، وستكون هذه الاستشارات إطارا لتبادل الآراء والنقاشات حول إمكانية إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في تسيير الأزمة.

عند أخذ قرار التحرك، سيكون الأمين العام الممثل الأعلى مكلفا في الظروف المحددة والمعرفة من المجلس بتطبيق المظاهر السياسية، البوليسية والعسكرية للعمل المشترك المخصص لحل الأزمة، كذلك تطبيق الإجراءات المتعلقة بالسيطرة السياسية والإدارية الإستراتيجية الممارسة من قبل COPS في إطار عملية تسيير أزمة، كما يقوم الأمين العام الممثل الأعلى بالتحرك مع هذه اللجنة طيلة

ضمن نص اتفاقية أمستردام 1997، بعد اللقاء الحكومي للمجلس الأوروبي لأمستردام في جوان 1997، أين تم وضع قرار إدماج مهمة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في الاتفاقيات، حيث تنص الاتفاقية في الفقرة الثالثة من المادة 18 على أن "الرئاسة تساعد من قبل الأمين العام للمجلس الذي يقوم في نفس الوقت بمهام الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة"<sup>(26)</sup>

وبالتوازي مع لقب السيد PESC يسمى كذلك السيد PESD وطبعا تجربته السابقة في حلف الشمال الأطلسي ساعدته في مهامه التي تسلمها في 18 أكتوبر 1999، وقد صرح سولانا أنه قد حان الوقت لتصبح أوروبا قوة عالمية أكثر نشاطا وتأثيرا.

كما سهل سولانا العلاقات بين كل من الاتحاد الأوروبي، اتحاد أوروبا الغربية وحلف الشمال الأطلسي، وأصبح يلعب دور المنسق، الناطق الرسمي والمحامي لمشروع السياسة الأوروبية للأمن والدفاع بعد تقرير الرئاسة الفرنسية في ديسمبر 2000 الذي أدرج مهامه في ميكانزمات PESD عند إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمات، ففي هذه الحالة، يقوم بتكوين السياسات، يقدم آراءه للجنة السياسية والأمنية COPS، يقدم الإدارة العملية لمركز الساتليت، ويضمن أن

التخطيط للسياسة وهذا بتزويدها قدر الإمكان بالمعلومات اللازمة بما فيها المعلومات السرية .

تقوم وحدة التخطيط للسياسة والتحذير السريع بمراقبة وتحليل التطورات في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، تقييم مصالح الاتحاد وتحديد المجالات التي يمكن أن ترتبط بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التحذير السريع والتقييم في الوقت المناسب في حالة أحداث أو حالات تشك في أن تكون لها انعكاسات معتبرة خاصة عندما يتعلق الأمر بأحداث يمكن أن تؤدي لأزمة سياسية، بطلب من المجلس أو الرئاسة أو بمبادرتها تقوم الوحدة بتقديم اقتراحات متعلقة بالسياسة المتبعة، مدعمة بحجج وهذا تحت مسؤولية الرئاسة وهذا مشاركة منها في تعريف السياسة داخل المجلس.

وقد بدأت وحدة التخطيط للسياسة والتحذير السريع في العمل نهاية 1999 مع المصادقة على اتفاقية أمستردام، تطورات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وصول خافيروسولانا لمنصب الأمين العام/الممثل الأعلى، والتطورات التي شهدتها المحيط الدولي في 1999 - 2000 كالحرب في كوسوفو.

التطبيق العام لهذه الإجراءات والربط بين المظاهر المدنية والعسكرية، ويأخذ إجراءات المتابعة الأساسية حسب ما كان محددًا في العمل المشترك مع حصر عمل الاتحاد على ضوء المعلومات المتوفرة خاصة المعطيات السرية التي تقدمها الدول الأعضاء والأعضاء المعنية الأخرى، آخذًا بعين الاعتبار أعمال الفرقة المكلفة بربط التدخل في تسيير الأزمة، كما يقوم بوضع، متابعة، تواصل وتطبيق عمل الاتحاد الأوروبي وعند انتهاء الأزمة يعمل على المساهمة في الاستقرار والبناء بعد النزاع.

إضافة إلى دوره كممثل أعلى للسياسة الخارجية له منصب الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي له الأدوار التقليدية المتعلقة بالأمانة.

- **الوحدة السياسية UP**: وهي استحداث لوحدة التخطيط للسياسة والتحذير السريع UPPAR التي أنشأت حسب التصريح السادس الملحق باتفاقية أمستردام في 1997، تابعة للأمانة العامة لمجلس الاتحاد وتحت مسؤولية الأمين العام/ الممثل الأعلى<sup>(27)</sup>، تتكون من مستخدمين يأتون من الأمانة العامة، الدول الأعضاء، المفوضية واتحاد أوروبا الغربية. حيث يمكن لكل دولة عضو أو المفوضية أن تقدم اقتراحات متعلقة بالأعمال التي يجب أن تقوم بها الوحدة السياسية ومساندة هذه الأخيرة في مسار

كما أن الوحدة السياسية تزود كلا من اللجنة السياسية السابقة واللجنة السياسية والأمنية بالتحليل والآراء وتحضر لهم وثائق استراتيجية أو نظرة سياسية، كما أنها تأتي بمشاركات فيما يخص القدرات المدنية والعسكرية لتسيير الأزمات، الشرطة، إرساء دولة القانون وسياسة التمارين والوقاية من الأزمات.

#### - مركز الأوضاع Centre de situation:

ظهر هذا الهيكل مع تطورات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع منذ 1999 - 2000 وقد ساعدت عدة عناصر على تنصيبه كإدراج تصنيف الملفات الدبلوماسية والعسكرية، الحد من وصول الشعب إليها، إدخال مستخدمين أكفاء. يقوم مركز الأوضاع Sit-cent في تطوير مقارنة أوروبية لمسائل الأمن والدفاع مع إبقاء بعض المسافة مع الدول الأعضاء، رغم أنها تزوده بالمعلومات، كان ينظم في السابق لوحدة التخطيط للسياسة والتحذير السريع، الآن أصبح مستقلا عن الوحدة السياسية، يسيره مستشار خاص، يتكون من فريق ضيق من الدبلوماسيين والخبراء العسكريين مكلف بالتحذير السريع ومتابعة تطورات السياسة الخارجية والأوضاع الدولية، يقيم المعلومات التي يتحصل عليها ويمررها للهيكل الفعالة، ويستند في أعماله على العديد من

في المرحلة الأولى كانت الوحدة مكلفة بمساندة الممثل الأعلى في الأعمال والنشاطات، التخطيط للسياسة، التحضير للتوجهات السياسية للاتحاد الأوروبي استنادا لوثائق عمل، كما كانت تهتم بالتحذير السريع، هذه المهمة التي بدأت توكل شيئاً فشيئاً لمركز الأوضاع centre de situation الذي فصل عن الوحدة السياسية UP.

أحد أهداف الوحدة السياسية وضع مقارنة ونظرة أوروبية للسياسة المتبعة عن بعد من قبل الدولة والمفوضية كما أنها تسجل في كل مرة التحول المؤسسي في الاتحاد الأوروبي لتطوير السياسة الأوروبية والأمنية المشتركة وتنصيب سياسة أوروبية للأمن والدفاع، لذلك يجب أن تتميز الوحدة السياسية بالمرونة وأن تتماشى مع الأوضاع التي تتطور بسرعة، كما أنها تقدم اقتراحات ذات مستوى عالياً للممثل الأعلى، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة واللجنة السياسية والأمنية، أعمالها تأتي عن طريق متابعة الملفات مع إبقاء علاقات مع الدول الأعضاء لتبادل المعلومات وأخذ تحاليل هذه الدول لتكون اقتراحات الوحدة السياسية مقبولة من الدول وخاصة من قبل اللجنة السياسية والأمنية.

وتقوم اللجنة السياسية والأمنية بالمراقبة السياسية لنشاطات المركز، كما أنها تقدم توجيهات للأمين العام/ الممثل الأعلى حول أولويات مركز الساتليت، المهام الموكلة لهذا الأخير هي النشاطات والاستعلامات في المجالات العسكرية، المدنية والفضائية، ويعتبر إدماج هذا المركز ضروريا في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع وهذا بهدف تقوية التحذير السريع حسب أوامر الأمين العام/ الممثل الأعلى ومتابعة الأزمات، كما يساند المركز في مسار أخذ القرار في إطار السياسة الخارجية الأمنية المشتركة وخاصة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وهذا بتقديم العتاد الناتج من تحليل الصور الفضائية والمعلومات الجانبية، وكذلك الصور الجوية، حيث يستغل الصور لصالح مركز الأوضاع أو أركان جيش الاتحاد الأوروبي. ولهذا على هذا الأخير وخاصة فرقة الاستعلامات توجيه أبحاث المركز وهذا بتوضيح الاحتياجات.

في حالة تصاعد الأزمة يضمن الأمين العام/ الممثل الأعلى الإدارة العملية للمركز ويضعه في اتصال مباشر مع أركان جيش العمليات الوكالة الثانية وهي معهد الدراسات الأمنية للاتحاد الأوروبي IESUE،

مصادر المعلومات: وسائل الإعلام، مصادر شعبية وحكومية، ومراكز الاستعلامات الوطنية والحكومية، كما أن له علاقات مع منظمات أخرى مثل حلف الشمال الأطلسي، هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومع المنظمات غير الحكومية.

في حالة أزمة يضاعف من الحصول على المعلومات، يدرسها ويقدم تقرير الأوضاع للأمين العام/ الممثل الأعلى والهيكل الفعالة في مجال تسيير الأزمات خاصة اللجنة السياسية والأمنية واللجنة العسكرية، ويواصل في تقديم تقاريره وتحليله طيلة الأزمة.

تحصل مركز الأوضاع على المعدات من قبل مركز ساتليت منظمة أوروبا الغربية المدمج الآن في الاتحاد الأوروبي، وعند وضع خاص يدعم بخلايا أزمة.

- مركز الاتحاد الأوروبي للأقمار الصناعية ومعهد الدراسات الأمنية: وكالتين جديدتين للاتحاد الأوروبي، بالنسبة لمركز الاتحاد الأوروبي للأقمار الصناعية CSUE أو Sat cent ورثه الاتحاد الأوروبي من مركز الأقمار الصناعية للاتحاد أوروبا الغربية<sup>(28)</sup>، تم إنشاؤه بعمل مشترك في مجلس جويلية 2001، مركزه Torrejon de ardoz بإسبانيا، مدير المركز يعينه مجلس الإدارة الذي يرأسه الأمين العام/ الممثل الأعلى،

موجودة في هياكل الاتحاد COPO كانت تجتمع مرة واحدة في الشهر وهذا غير كاف لدراسة كل الملفات والقيام بالتحذير السريع، لذلك عوضت المادة 25<sup>(30)</sup> من اتفاقية الاتحاد الأوروبي المتعلقة باللجنة السياسية بالنص التالي:

**الفقرة الأولى:** تنصيب لجنة سياسية وأمنية تتابع الوضع الدولي في مجالات خاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتشارك في تعريف السياسات بإعطاء آراء للمجلس بطلب من هذا الأخير أو بمبادرتها الشخصية، تراقب تطبيق السياسات المناسبة دون المساس بمهام الرئاسة والمفوضية.

**الفقرة الثانية:** تمارس اللجنة السياسية والأمنية تحت مسؤولية المجلس الرقابة السياسية والإدارة الإستراتيجية لعمليات تسيير الأزمات.

**الفقرة الثالثة:** يمكن أن يسمح المجلس للجنة السياسية والأمنية لغرض عملية تسيير الأزمات ومواصلتها أخذ القرارات المناسبة المتعلقة بالسيطرة السياسية والإدارة الإستراتيجية للعملية.

وقد تم إنشاء اللجنة السياسية والأمنية الدائمة بعد قرار المجلس في 22 جانفي 2001<sup>(31)</sup> وتم تحديد دور وإجراءات عمل ومهام اللجنة السياسية والأمنية في ملحق هذا القرار الذي أعاد ما جاء في الملحق الثالث من تقرير

فهو كذلك موروث من اتحاد أوروبا الغربية، في 16 جويلية 2001، تبني مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي عمل مشترك لإنشاء هذا المعهد الذي يساهم في تطور السياسة الخارجية الأمنية المشتركة وخاصة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وهذا عن طريق تقديم ملفات أبحاث، تنظيم لقاءات، تدعيم الحوار الأطلسي، التعاون مع باقي معاهد البحوث وأفواج العمل داخل وخارج الاتحاد الأوروبي نشر الأعمال التي يقوم بها.

#### ■ تنصيب مؤسسات جديدة:

تم الاعتراف بثلاثة هياكل دائمة وهي اللجنة السياسية والأمنية الدائمة، اللجنة العسكرية وأركان جيش، وكان هذا قفزة نوعية في مسار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وجديدا مؤسساتيا يرتبط بوضع السياسة الأوروبية للأمن والدفاع لأن الأمر يتعلق بمؤسسات جد حساسة.

#### - اللجنة السياسية والأمنية الدائمة COPS:

أول هيكل جديد مقره ببروكسل، لجنة مكونة من ممثلين دائمين وهم سفراء الدول 15 يعملون تحت سيطرة مجلس رؤساء الدول والحكومات<sup>(29)</sup>، حيث تدرس هذه اللجنة كل مظاهر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع فاللجنة السياسية التي كانت

رسمي للجنة العسكرية يجمع الممثلين العسكريين كان في 23 ماي 2001 .

إن اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي الهيكل العسكري الأساسي، مصدر الإشارة والتعاون العسكري بين الدول الأعضاء، في مجال الوقاية من النزاع وتسيير الأزمات، يضمن الإدارة العسكرية لكل النشاطات العسكرية في إطار الاتحاد الأوروبي، مكلف بتقديم توصيات وآراء عسكرية للجنة السياسية والأمنية سواء خارج إطار الأمانة أو خلالها حول كل المسائل العسكرية سواء بطلب من هذه الأخيرة أو بمبادرتها الشخصية<sup>(34)</sup>.

في حالات تسيير الأزمات، وبعد المشاركة في وضع القرار ووضع التوجيهات الإستراتيجية، تراقب اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي وتتابع التنفيذ الحسن للعمليات العسكرية، تقييم الوسائل والقدرات العسكرية الموجودة بما فيها استعمال الوسائل المدنية، ويشارك رئيس اللجنة العسكرية في اللجنة السياسية والأمنية، ويقوم بعد ذلك في مرحلة ثالثة الاختيارات العسكرية الإستراتيجية المقدمة من قبل أركان الجيش وتقدمها للجنة السياسية والأمنية، مرافقة بتقييمها ورأيها العسكري، وفي وقت أخذ القرار الرسمي

الرئاسة حول السياسة الأوروبية للأمن والدفاع المصادق عليه في قمة نيس.

حيث تقوم اللجنة السياسية والأمنية بالمراقبة السياسية والإدارة الإستراتيجية بالعمل تحت سلطة مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية<sup>(32)</sup>.

### -اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي:CM-

إن القرار المتعلق بإنشاء وتنصيب اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي أخذ في نفس الوقت مع ذلك المتعلق باللجنة السياسية والأمنية، فقد كان مطلوب خبير عسكري لوضع السياسة الخارجية للأمن والدفاع ومراقبة عمليات تسيير الأمانة تحت لواء الاتحاد الأوروبي، مثلما هو الحال بالنسبة للجنة السياسية والأمنية المستخلفة، تم إنشاء هيكل عسكري مستخلف OMI في 14 فيفري 2000 بقرار من المجلس وعقد اجتماع حقيقي في 11 ماي 2000، وأصبح الهيكل العسكري دائما بقرار المجلس في 22 جانفي 2001 ويسمى باللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، تابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي وتضم رؤساء أركان الجيوش CEMA للدول 15 يجتمعون أربعة مرات في السنة، وكلما كان ذلك ضروريا، في حالة الأمانة ينوب عنهم الممثلون العسكريون<sup>(33)</sup> REPMIL، أول اجتماع

**-أركان جيش الاتحاد الأوروبي EMUE:**

مثل الهيكلين السابقين، تم تقرير إنشاء أركان جيش الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت. حيث تم تعيين أركان جيش الاتحاد الأوروبي وفق قرار المجلس في 22 جانفي 2001<sup>(35)</sup>.

فالمجلس الأوروبي كان قد قرر بهلسنكي انه من الضروري أن تتوفر قدرة فعالة لأركان الجيش، نواة أركان جيش الاتحاد الأوروبي في المستقبل، وكانت مهمة الخبراء الستة الأوائل الذين تم تعيينهم في 1 أفريل 2000 هي التعريف بالمهام، التنظيم ووسائل أركان جيش الاتحاد الأوروبي، وكذلك مساعدة أفواج العمل المكلفة بالتفصيل في الهدف العام.

أول اجتماع رسمي لأركان جيش الاتحاد الأوروبي كان في 23 ماي 2001، وقد تم تنصيبه رسميا في 11 جوان 2001 قبل أن يصبح عملياتيا في 2002، يتكون من خمسة فرق مسيرة من جنرال لواء وهي:

- 1- خطط- المفاهيم، 2- استعلامات،
- 3- عمليات- تمارين، 4- لوجستيك- موارد،
- 5- أنظمة الإعلام والاتصال<sup>(36)</sup>. أي من حوالي 135 مليون عسكري من دول الاتحاد، وقد وضع أركان جيش الاتحاد الأوروبي كل قدراته العسكرية في خدمة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وخاصة في

بالتحرك في مرحلة رابعة، يحضر رئيس اللجنة العسكرية لعمل المجلس كناطق رسمي للجنة العسكرية.

يطلب من اللجنة السياسية والأمنية، تكلف اللجنة العسكرية قائد العمليات بالربط مع أركان جيش الاتحاد الأوروبي تسيير مسار القوى خلال كل العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي، ويكون رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي المركز الأساسي للقاء مع قائد العملية، وتساند اللجنة العسكرية من قبل أركان جيش الاتحاد الأوروبي، يراقب التنفيذ الحسن للعمليات العسكرية المنفذة تحت مسؤولية قائد العمليات وهذا عن طريق تقديم تقارير دورية للجنة السياسية والأمنية بتطبيق العمليات على المستوى العسكري، إعطاء معلومات وتحليل للجنة السياسة والأمنية بالتعاون مع قائد العمليات، تحضير اختيارات استراتيجية أخرى على ضوء تطور الوضع على المستوى السياسي والعملياتي وحسب توجيهات اللجنة السياسية والأمنية، إعطاء نصائح للجنة السياسية والأمنية حول ما تجنيه هذه الأخيرة إذا واصلت العملية، غيرها أو أنهاها، كما تطلب اللجنة العسكرية من قائد العملية أن يقدم تقريرا حول سير العملية.

هذا باختصار الجانب المؤسساتي للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، فما يميز الاتحاد الأوروبي أنه اتحاد يستمر ويتقدم خطوة بخطوة، من المجموعة الأوروبية للفحم والفلوذاذ إلى العقد الأحادي ثم الاتحاد الأوروبي ومحاولة الانتقال من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلى السياسة الأوروبية للأمن والدفاع والعمل على الاستمرارية والنجاح في مجال الدفاع، ورغم أن الاتحاد الأوروبي لا يزال لحد الآن غير قادر على القيام بعمليات كتلك التي يقوم بها حلف الشمال الأطلسي وأن أغلب تدخلاته مدنية إلا أنه استطاع أن يكون لنفسه مؤسسات في مجال الأمن والدفاع لم تكن موجودة من قبل والتي كان من المستحيل تنصيبها في ظل معارضة بعض الدول الأوروبية وتشدد الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أي استقلالية أوروبية في مجال الدفاع، فإن ما قام به الاتحاد الأوروبي بشكل قفزة نوعية، ورغم أنه لا يزال بعيدا عن تشكيل قوة عسكرية بالإمكانات المتوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن البناء الأوروبي لا يزال مستمرا.

تسيير العمليات العسكرية المسيرة من الاتحاد الأوروبي، وتمثل مسؤولياته في تنفيذ المهام التي أوكلت له من اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، ثم تقديم التقييم العسكري الذي تحتاجه مختلف هيكل الاتحاد، ثم عليه ضمان التحذير السريع، تقييم الأوضاع والتخطيط الإستراتيجي لمهام بترسبورغ، بما فيها التعريف بالقوات الأوروبية الوطنية والدولية، كما أنه مكلف بالتفطن لظهور الأزمات وتقديم تقييم للأوضاع بالتعاون مع مركز الأوضاع في حالة أزمة.

عند حدوث أزمة يتلقى أركان الجيش مجموعة من الخيارات العسكرية الإستراتيجية من قبل اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، حيث يقوم بترتيبها وتحضيرها عن طريق التعريف بالخيارات الأولية العامة، الدعوة من أجل التخطيط للموارد الخارجية باستعمال: إما الوسائل المضمونة لحلف الشمال الأطلسي أو القدرات الوطنية للتخطيط أو أركان الجيوش العامة الدولية، كما يقوم أركان الجيش بتقييم لنتائج العمل والقيام بساعات إضافية من أجل تقديم تقييم شامل يتناسب مع المؤشرات الأولية والتوصيات، إلى اللجنة العسكرية التي تقدمها بدورها للجنة السياسية والأمنية على شكل آراء عسكرية.

de l'après guerre froide, Op.cit p.243.

(9) Pierre Baudin, "Les Aspects institutionnels de l'Europe de la défense " défense nationale, n°12 Décembre 2000.,p.42.

Voir aussi, Philippe Moreau Defarges, "God Save Britain", Défense nationale n°3, mars 2003, pp.40.41.

(10) Pierre Razoux, "nos voisins britanniques ont-ils une stratégie ?." Défense nationale n°8/9, Aout septembre 2003, p.145.

(11) عماد جاد، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2001، ص.211

(12) Bernard de Bressy, " Defense ou intervention, Le paradoxe", Defense nationale n°4, Avril 200, p.06.

(13) Françoise Maufrass-Sirjacques, "Allemagne, entre restructuration interne et normalisation internationale", La défense en Europe, les adaptations de l'après-guerre froide, Op.Cit.,p.19.

(14) Philip Everts, "Pays-Bas, l'innocence perdue", La défense en Europe, les adaptations de l'après-guerre froide, Op. Cit., p.177.

(15)Alain Faupin, "Europe de la Defense et lien transatlantique, convergences et divergences",

الهوامش:

(1) هاني خلاف، أحمد نافع، نحن وأوروبا، شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1997، ص.19.

(2)Sirus et Philippe Grasset, "La defense européenne, rapports transatlantiques", défense nationale, n°08,Aout 2000,p.20.

(3) Déclaration du sommet de l'OTAN à Copenhague 7 juin 1991, revue de l'OTAN, n°03,1991,p.31.

(4) André Dumoulin, "l'europanisation de l'Alliance : partenariat équilibré ou trompe-l'œil ?", La défense en Europe, les adaptations de l'après-guerre froide, la documentations française, Paris 1998, p.258.

(5) Jacques Balmont, " Une initiative pour l'Europe de la défense" , défense nationale n°7,juillet 2002,p.21.

(6) Daniel Vernet, "Vers l'Europe de la défense", Commentaire, N°92, Hiver 2000-2001, p.781.

(7) Jean-Michel Dumond et Philippe Setton, La politique étrangère et de la sécurité commune, La documentation française, Paris, 1999, pp.119, 117.

(8)Jean-pierre Maury, " UEO, quel rôle pour demain? ", La Défense en Europe, les adaptations

(24) عبد المجيد إبراهيم، "القوة الأوروبية تحمي تعدد الأقطاب"، الخليج، 28-12-2000.

(25) نور الدين الفريضي، "الأطلسي يطلب التخطيط للقوات الأوروبية"، الحياة، 13 ديسمبر 2000.

(26) Patrice Buffotot, "la conférence intergouvernementale et la reforme de la PESC, beaucoup bruit pour rien", La Défense en Europe, les adaptations de l'après guerre froide, Op.cit p.241.

(27) Patrice Buffotot, "la conférence intergouvernementale et la reforme de la PESC, beaucoup bruit pour rien", La Défense en Europe, les adaptations de l'après guerre froide, Op.cit p.241.

(28) تريزا هيتشر، توماس فالاسيك، "البعد الأمني للجهود الجماعية الأوروبية في الفضاء"، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، مرجع سابق ص.855.

(29) Colonel Philippe Guidi, Etat-major des armées, "la PESC de mastricht à Laeken, l'ue devient opérationnelle", Op.Cit., 2002, p. 150

(30) "Europe de la défense, Les défis de l'après Nice", Ramses, p.252.

(31) Decision 2001/78/PESC, 22-01-2001 portant la création du comite politique et de securité, j. o. L27 du 30-01-2001, p.01.

conférence du général prononcé le 13 juin 2001 à l'occasion de l'assemblée générale du comité d'études de défense nationale, Défense nationale, n°10, Octobre 2001. p.134.

(16) Daniel Vernet, "vers l'Europe de la défense", Op. Cit., p.782.

(17) Alain Richard, "l'Europe de la défense", Défense nationale, N°01, Janvier 2001, p.10.

(18) Jacques Balmont, "Une initiative pour l'Europe de la défense", défense nationale n°7, juillet 2002, p.23-24.

(19) عماد جاد، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق، ص.213.

(20) Colonel Philippe Guidi , Etat-major des armée, "la PESC de Maastricht à Laeken, l'ue devient opérationnelle", Op. Cit. n°2 février 2002, p.151.

(21) "Déclaration d'engagement de capacité militaires des Ministres de la défense des Quinze, à Bruxelles, le 20 novembre 2000, <http://www.defense.gov.fr/actualités/brèves/informations>.

(22) عماد جاد، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق، ص.214.

(23) Daniel Vernet, "Vers l'Europe de la défense", Op. Cit., p.779

(32) Cops [http://www.ladocfrancaise.gouv.fr/dossier\\_actualite/europe\\_defense/glossaire/glossaire.shtml](http://www.ladocfrancaise.gouv.fr/dossier_actualite/europe_defense/glossaire/glossaire.shtml).

(33) Colonel Philippe Guidi , Etat-Major des armée , " la PESC de Maastricht à Laeken, l'ue devient opérationnelle." Op.Cit. n°2 février 2002,p.150.

(34)"les organes politiques et militaires permanents de l'ue", <http://www.defense.gouv.fr/europe/enjeux-pecsd-htm>.

(35) Décision du conseil N 2001/80/ PESC, 22 Janvier 2001 instituant l'Etat –major de l'union européenne, JO L27 du 30/01/2001,p.07.

(36) Lavoizard Jean-Michel, "L'information de sécurité, un élément-clé de la construction européenne", défense nationale n°3, mars 2003, p.109.